E/CN.17/1999/18
23 March 1999
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

اجتماع ممثلي المانحين والدول الجزرية الصغيرة

النامية، ٢٦-٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	١-٤	أولا - مقدمة
٣	٥-٩	ثانيا - القضايا الرئيسية التي تناولتها الدول الجزرية الصغيرة النامية
٥	١٠-١٤	ثالثا - ردود المانحين
٦	١٥-١٨	رابعا - ملاحظات ختامية

المرفقات

٨	السمات البارزة لل الاجتماع كما قدمها الرئيسان المشاركان	الأول -
١٤	الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطني لتعزيز التنمية المستدامة	الثاني -
١٩	بعض خصائص برامج المانحين المنفذة في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ورد ذكرها في الاجتماع	الثالث -
٢٠	الرابع - عدد مقتراحات المشاريع حسب المجالات البرنامجية وحسب مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية

أولاً - مقدمة

١ - استجابة لقرارات الجمعية العامة رقم ١٨٣/٥١ و ٢٠٢/٥٢ و ١٨٩/٥٣، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعاً لممثلي المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن تعبئة الموارد الالزامية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التنفيذ الفعال لبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - وعقد الاجتماع، الذي تقاسم رئاسته روجر إيرهارت المدير العام لشبكة الأمم المتحدة والكمتوث، البرنامج المتعدد للأطراف، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وتيلوما نيروني سلادي، الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، في مقر الأمم المتحدة وشهد حضوراً كبيراً خلال الدورة التي استمرت ثلاثة أيام. وشارك فيه ممثلو عن المانحين المحتملين الثنائيين ومتحetti الأطراف، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وعدد من المنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية^(١).

٣ - وكان الهدف من عقد الاجتماع دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعبئة الموارد الالزامية لتنفيذ مجموعة من مشاريع التنمية المستدامة، كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية قد قدمت في السابق مقتراحات بشأنها إلى المانحين الثنائيين والمتحetti الأطراف من خلال الإدارة فضلاً عن توفير قوة دفع على الصعيد الدولي لاستمرار تنفيذ برنامج العمل، كتمهيد لدور الجمعية العامة الاستثنائية وكذلك للسنوات القادمة.

٤ - ورحب السيد إيرهارت، في ملاحظاته الافتتاحية، بعقد الاجتماع بوصفه فرصة قيمة لتشجيع تبادل وجهات النظر بوضوح وصراحة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومجتمع المانحين بشأن خطط وأولويات هذه الدول. وأوضح أيضاً أن هذا الاجتماع يمكن أن يقدم مساهمة أخرى خلال المشاورات غير الرسمية بين المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن مشاريع محددة وقضايا ملموسة تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة، وبوصفه مناسبة لتجديد الشراكة بين المانحين وهذه الدول. ووجه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الانتباه إلى الخصائص التي تتفرق بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى ما تواجهه من قيود ومعوقات، مما يتطلب بذلك جهود أكبر من جانبها لتطبيق برنامج العمل بفعالية وسعى لتحقيق أهدافه باستمرار، وشدد المدير المعاون للبرنامج الإنمائي على الصلات القائمة بين التنمية البشرية وال الحاجة إلى حماية البيئة، وتعهد بمواصلة تقديم الدعم من البرنامج الإنمائي في شراكة مجدة مع المانحين الآخرين والدول الجزرية الصغيرة لتنفيذ برنامج العمل. وشدد رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة على ما تشعر به الدول الجزرية الصغيرة النامية من إحساس بملكية برنامج العمل، وألقى الضوء على ما تبذله هذه الدول من جهود لترجمته إلى واقع. وذكر أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في حين أنها قد تبنت برنامج العمل بوصفه الإطار الأساسي لتنميتها المستدامة، فإن تحقيق أهدافه متوقف

على وجود شراكة قوية، تستند إلى الثقة المتبادلة، بين الدول الجزرية الصغيرة والمانحين (للاطلاع على أهم أحداث الاجتماع التي أشار إليها الرئيسان المشاركان للجتماع، انظر المرفق الأول).

ثانيا - القضايا الرئيسية التي تناولتها الدول الجزرية الصغيرة النامية

٥ - في الاجتماع المعقود بين المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية قدمت الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الإقليمية، نيابة عنها، ٣١١ من المشاريع لاستعراضها والالتزام بتقديم الموارد الازمة لتنفيذ تلك المشاريع، فيما بعد. وشملت حافظة المشاريع مشاريع وطنية وإقليمية، بنسبة ثلاثة إلى واحد تقريبا. وتعلق حوالي ٣٠ في المائة من المشاريع ب المجالات تنمية الموارد البشرية، والمؤسسات الوطنية، والقدرة الإدارية، ونحو ٢٨ في المائة بإدارة التفايات، والموارد الساحلية والبحرية، وموارد التنوع الإحيائي. ويرد في المرفق الرابع توزيع للمشاريع حسب مجالات البرامج، ومجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، والفتات الوطنية والإقليمية.

٦ - وشدد ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية، في بياناتهم، على ما تتسم به بلادهم من هشاشة إيكولوجية وما تتسم به اقتصاداتها الصغيرة من ضعف. وأبرزوا الصعوبات الناشئة عن موقعها وخصائصها الطبيعية - انتشار الجزر على مساحة شاسعة في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية الأرخبيلية؛ والأضرار المتكررة التي تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في حزام الأعاصير الحليزونية نتيجة للكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير؛ والاستخدام الزائد للموارد الطبيعية ونضوبها وتدهورها بسرعة نظرا لندرتها قياسا على الطلب عليها. وسلطوا الضوء أيضا على الصعوبات والقيود الناجمة عن صغر حجم اقتصاداتها وبعدها عن شركائها التجاريين الرئيسيين - من قبيل صغر حجم القوى العاملة، مما يقف حجر عثرة أمام تنمية الحد الأدنى المطلوب من المهارات التقنية لمجموعة واسعة النطاق من أنشطة التنمية المستدامة، مما يعوق وبالتالي التنوع الاقتصادي والمرورنة المطلوبين للتكيف مع الأسواق الدولية المتغيرة؛ وموقعها النائي عن شركائها التجاريين الرئيسيين، مما ينجم عنه ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعدم انتظام خدمات النقل البحري والجوي بسبب انخفاض حجم تجارتها نسبيا؛ وارتفاع تكلفة الوحدة من المرافق الأساسية الاجتماعية والطبيعية بسبب انخفاض الطلب وانخفاض الاستخدام عن الحد الأمثل، لا سيما في الدول الصغيرة جدا والدول الأرخبيلية؛ وعدم كفاية موارد الاستثمار لبناء المرافق الأساسية الهامة التي تتسم بعدم إمكانية التجربة وتستلزم استثمارات كبيرة، بسبب انخفاض مستويات المدخرات الوطنية المطلقة حتى عند ارتفاع دخل الفرد نسبيا؛ وضعف اقتصاداتها أمام خدمات الاقتصاد الدولي بسبب ارتفاع درجة افتتاحها وضيق مجال تخصصها إزاء سوق التصدير؛ والاعتماد شبه الكامل، في معظم الحالات، على السلع الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء، بما في ذلك التكنولوجيا والطاقة، وهو ما يعكس في ارتفاع مستويات الأسعار المحلية.

٧ - وفي ضوء التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ذكر ممثلوها تفاصيل الجهود الكبيرة التي تبذلها تلك الدول سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وهي

الجهود التي يعززها الدعم الدولي. وفي هذا الصدد، أجملوا التدابير التي تتخذها كل دولة من دولهم لصوغ الاستراتيجيات الإنمائية، وخطط العمل، والسياسات، على الصعيد الوطني، وتعزيز الأطر التنظيمية؛ وإنشاء المؤسسات الوطنية أو تعزيزها لتنسيق تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني؛ وإنشاء المؤسسات الإقليمية أو تعزيزها لتحقيق التنسيق الإقليمي الفعال. ويرد بالمرفق الثاني سرد وجيز للإجراءات الرئيسية التي اتخذتها بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية المشاركة في الاجتماع. وأشار ممثلو تلك الدول إلى أنه بصرف النظر عن الجهود التي تبذلها دولهم على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن هناك عدداً من العناصر التي تعوق إحرار تقدم في تنفيذ برنامج العمل، وأهمها عدم توفر الدعم المالي من المجتمع الدولي، وعدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة بالتدريب الملائم، وعدم كفاية القدرات المؤسسية، وعدم كفاية القدرات اللازمة لإنفاذ التشريعات والتنظيمات البيئية، وعدم كفاية الموارد الاستثمارية.

- ٨ - ووجهوا الانتباه إلى بعض القيود الآخذة في الظهور والناشئة عن عولمة الإنتاج، والتوزيع والتمويل، التي تستند - فيما يتعلق بالموارد البشرية ذات المهارات، والتقنولوجيا، والثروات من الموارد الطبيعية - إلى مدى القدرة على الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير وخفض التكاليف. ولأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تفتقر إلى الأساسات الضرورية، فهي عاجزة عن التكيف مع الهياكل الناشئة. وأشاروا أيضاً إلى أن القيود القصيرة الأجل الناشئة عن تحرير التجارة، والتي تقلص من الامتيازات التجارية التي استفادوا منها وذلك بأسرع من قدرتهم على تنوع قطاعات صادراتهم وإعادة تشكيلها. وأقرروا بأهمية القطاع الخاص في تشجيع التنمية المستدامة من خلال استيعاب التكاليف البيئية. بيد أنهم وأشاروا إلى أن معظم المشاريع المقيدة منهم دخلت في الفئة المعروفة باسم "السلع العامة"، التي تتجه منافعها إلى الجمهور بشكل عام وليس من اليسيير تحقيق أرباح من ورائها، مما يجعلها غير صالحة للاستثمار الخاص.

- ٩ - ووجهوا الانتباه أيضاً إلى عجز الدول الجزرية الصغيرة النامية، كل على حدة، عن التفاوض بفعالية بشأن التجارة الدولية وغير ذلك من الاتفاقيات، فضلاً عن عجزها عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المجموعة المحيرة من الاتفاقيات التجارية والاتفاقيات الدولية بدون دعم من المجتمع الدولي. وأقرروا بالحاجة إلى التعاون على الصعيد الإقليمي، وشددوا على الحاجة إلى إيجاد آليات للتنسيق الإقليمي الدائم والفعال في حالة عدم وجودها. ومن شأن وجود آلية تنسيق إقليمية دائمة في كل منطقة أن يوفر الدعم الذي تمس الحاجة إليه لتحديد مجالات واقعية للتعاون، وصياغة خطط التعاون الإقليمي، والتنسيق فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ الخطط وتوفير الدعم التقني لتلك الدول في مجال التفاوض بشأن المعاهدات الدولية والمشاركة بفعالية في المفاوضات الدولية. وناقشت الدول الجزرية الصغيرة النامية التي قدمت مشاريع أهمية تلك المشاريع في تشجيع التنمية المستدامة والموارد الخارجية المطلوبة لتنفيذ المشاريع. واعترفت الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوجه عام، بالدور الحيوي والحساس للغاية الذي يؤديه دعم المانحين في تحقيق أهداف برنامج العمل، وطلبوا إلى المجتمع الدولي ألا يحكم على مدى صلاحيتها للحصول على المساعدة بشروط تساهلية على أساس مؤشر دخل الفرد وحده، حيث أنه يتضمن عن هشاشتها وضعفها وعجزها عن تحقيق وفورات وطنية كافية قياساً على ضخامة الاستثمارات المطلوبة للتنمية المستدامة.

ثالثا - ردود المانحين

١٠ - رحب المانحون بالفرصة التي أتاحها الاجتماع التطلعى لمناقشة قضايا محددة متعلقة بالتنمية المستدامة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأشاروا بالتزام تلك الدول بالمبادئ التي تم التوصل إليها في ريو دي جانيرو وبربادوس. وكان هناك إقرار على نطاق واسع بالخصائص الفريدة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ضعفها الإيكولوجي والاقتصادي، وبأهمية وضع أدوات مرضية لتقدير ضعفها النسبي. وأعرب عن وجهة نظر مؤداتها أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تجد نفسها على خط المواجهة الأمامي مع التحديات الناشئة عن التغير في المناخ، والعلوم، وتحرير التجارة، والتغيرات السريعة التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١ - وقدم عدة مانحين ثنائين ومتعددين للأطراف تفاصيل عن السمات البارزة التي تتسم بها برامجهم الحالية الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في عدة حالات، مجالات التركيز وطرائق المعونة الخاصة بكل منهم. ويرد في المرفق الثالث سرد مبوب لبعض الجوانب المحددة من برامج المعونة المقدمة من مانحين مختارين على النحو المجمل خلال الاجتماع. وأوضحا بوجه عام استعدادهم للنظر في تمويل المشاريع التي تتلاءم وأولويات التنمية المستدامة الخاصة بكل منهم من خلال آلياتهم وطرايئتهم المحددة لتخفيض المعونة (انظر المرفق الثالث). وفي هذا الصدد، أَعرب عن وجهة نظر مؤداتها أن المانحين في حاجة إلى أن يأخذوا في الاعتبار أيضاً أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢ - وشجع المانحون الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحديد العاجلة العادلة والقضايا ذات الأولوية العليا، وتحديد أولويات المشاريع استناداً إلى ذلك. وب شأن مسألة تحديد الأولويات جرت الإشارة إلى أن من المهم أيضاً ضمان مراعاة الروابط الرئيسية القائمة داخل القطاعات وفيما بينها نظراً لأن إنجاز تقدم في بعض المجالات يتوقف على ما يتخذ من إجراءات في مجالات أخرى. وعلى نفس المنوال، طرح اقتراح مؤداته أن تعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية نهجاً برنامجياً بدلاً من اتباع نهج يقتضي بتنفيذ كل برنامج على حدة في مجال تخطيط التنمية المستدامة، وأن تدرج هذه الدول المشاريع والبرامج في خطط وطنية متكاملة و شاملة في مجال التنمية المستدامة تضم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

١٣ - وأولى المانحون بوجه عام أهمية كبرى للتعاون والتنسيق الفعالين على جميع المستويات. فقد دعا المانحون الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تعزيز علاقات الشراكة التي تربط بين القطاعين العام والخاص داخلياً، وإلى تحسين التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل الاستفادة من التدابير الناشئ عن تقاسم الخبرات والتكاليف، وعن استغلال أوجه التكامل القائمة بين الموارد البشرية والموارد المادية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد المانحون أيضاً على ضرورة زيادة التنسيق بين المانحين من أجل ضمان تقاسم الأعباء بشكل ملائم وتجنب ازدواجية الجهود وتبييد الموارد لكي يتسع استخدام الموارد الشحيحة بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة. وأكد المانحون ضرورة الاستفادة من جميع أوجه التكامل الحالية. وفي هذا

السياق، اقترح المانحون إجراء تقسيم ملائم للمسؤوليات بين المانحين المتعدد الأطراف والمانحين الثنائيين، ودعوا إلى إقامة توازن صحيح بين البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية.

٤ - وطلب المانحون إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تواصل وضع الاستراتيجيات والسياسات في مجال التنمية المستدامة، وأن تولي أهمية أكبر للقطاع الخاص من خلال وضع السياسات الملائمة التي تستشجع الاستثمار الخاص الداخلي وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي. وتعد هذه الاستثمارات لازمة لتحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدير، وزيادة حصائل الصادرات، وتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية. وفي هذا السياق، لوحظ وجود ترابط إيجابي بين مستوى المساعدة الخارجية ومستوى الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات المساعدة الخارجية إلى الحد من المخاطر الماثلة للبيان التي تواجه الاستثمار في هذه الدول الجزرية واجتذاب استثمارات مباشرة أجنبية بمستويات عالية. وذكر أن المسألة لا تتعلق باختيار أحد أمرين: المساعدة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن كلاهما ضروري. ودعا المانحون إلى تعزيز القدرات الإحصائية للدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تتمكن هذه الدول من وضع مؤشرات ملائمة للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، وبخاصة وضع مؤشرات لرصد أداء المشاريع والبرامج لضمان استخدام التمويل الخارجي بفعالية وبلغ الأهداف المحددة. ومن شأن وجود مؤشرات للأداء أن يساعد أيضاً المانحين على إبلاغ دافعي الضرائب في بلدانهم بما حققته موارد المساعدة الخارجية من نتائج.

رابعا - ملاحظات ختامية

٥ - أتاحت الاجتماع للمانحين المحتملين وغيرهم من ذوي المصلحة فرصة للإطلاع على أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة، وعلى الاستراتيجيات التي وضعتها هذه الدول من أجل تنفيذ برنامج العمل والقيود التي واجهتها في عملية التنفيذ. وأتاحت الاجتماع أيضاً فرصة للدول الجزرية الصغيرة النامية للإطلاع على التوجهات الخاصة لبرامج المعونة التي يقدمها المانحون وعلى طرائق تقديم هذه المعونة. وكانت المناقشات جدية وصريرة ودارت في جو تسوده روح الصداقة والتعاون. وتوافقت الآراء بشأن عدد من القضايا، من بينها الطابع الهش والضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعوقات التي تواجه الاقتصاديات الصغيرة، وال الحاجة إلى اتباع نهج شاملة إزاء تحطيط التنمية المستدامة، وضرورة إقامة علاقة شراكة على جميع المستويات، وضرورة تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وال الحاجة إلى التنسيق بين المانحين.

٦ - ورغم أنه لم تقدم أي تعهدات، أدى الاجتماع إلى تعزيز الشراكة بين المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية، وشكل بدأياً توجّه تعاوني مرض للجانبين يبشر، فيما يبدو، بخير كثير. وأبدى عدد من المانحين أيضاً استعداداً لتقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ برنامج العمل بوجه عام، وبخاصة دعم المشاريع التي سبق تقديمها. وأشار المانحون إلى أن

الخطوة المقبلة قد تمثل في إجراء استعراض واف للمشاريع والمشاورات الجارية مع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية على المستوى الثنائي من خلال آلياتها القائمة.

١٧ - وتم الاتفاق على أن المشاورات غير الرسمية بين مركز التنسيق التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين المحتملين الممثلين في نيويورك، والتي سبقت الاجتماع، ينبغي أن تستمر بهدف مناقشة القضايا التي أثيرت خلال الاجتماع. ويمكن للفريق العامل، في هذا الصدد، أن يكون مفتوح باب العضوية وأن يناقش كلا من المسائل التنظيمية والقضايا المواضيعية في سياق الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

١٨ - وستشكل نتائج هذا الاجتماع مساهمة قيمة في أعمال الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

حاشية

(١) توجد قائمة المشتركين في شعبة التنمية المستدامة، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد عرضت أيضا في موقع الإدارة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: WWW.un.org/esa/sustdev/sids.htm

المرفق الأول

السمات البارزة للجتماع كما قدمها الرئيسان المشاركان

أهداف الاجتماع:

- تركيز الاهتمام على طائفة من حواضن المشاريع الإقليمية المتتسقة مع أولويات السياسة العامة لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتي عرضت على المانحين للنظر فيها.
- إتاحة فرصة هامة للمانحين وغيرهم من ذوي المصلحة من أجل الإطلاع على الاستراتيجيات والقيود، والأولويات فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تنفيذ برنامج العمل.
- المشاركة في مناقشة صريحة ومفتوحة بشأن تبعية الموارد لأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج العمل.
- تعزيز الشراكة بين المانحين المحتملين والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- إيجاد زخم لدفع برنامج العمل، سواء للتمهيد للدورة الاستثنائية المقرر عقدها في خريف عام ١٩٩٩، أو فيما يتعلق بالسنوات المقبلة.

ورأى الرئيسان المشاركان أن الاجتماع الذي عقد بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين المحتملين، والذي تضمن أيضاً مشاركة إيجابية للمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، قد قطع شوطاً كبيراً صوب إحياء ما اتسم به المؤتمر العالمي لعام ١٩٩٤ من همة وحسن نية ونهج تطليعي.

ويحدّر تسليط الضوء بشكل خاص على ما يلي:

- النوعية الرائعة حتى لمقترنات المشاريع، التي تربو على ٣٠٠ مقترن، وللعروض التي قدمتها كل من الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الإقليمية الثلاث. وقد تبين أن هذه العروض ذات قيمة جليلة في تسليط الضوء على القيود، والاستراتيجيات والأولويات فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.
- الآراء المتعمقة والإيجابية التي أبدتها المانحون، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، مما ساهم في تبادل مفتوح وصريح للآراء.

- الاحساس القوي من جانب الدول الجزرية الصغيرة بالالتزام ببرنامج العمل وبملكيتها له. فهي ترى بجلاء في برنامج العمل إطار عمل لجهودها في ميدان التنمية المستدامة.
- نطاق الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها بالفعل في إطار برنامج العمل في جانب كل من الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.
- الاستعداد الذي أبدته بعض المؤسسات المالية الرئيسية في العالم لتوخي المرونة لدى بحث سبل تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة.
- الدعم المستمر الذي يقدمه المانحون ومصادر التمويل العالمية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد تشجعت هذه الدول بشكل خاص بما أعرب عنه خلال الاجتماع من امكانيات الحصول على دعم جديد.
- الأعمال التحضيرية الهامة التي قام بها الفريق العامل غير الرسمي في نيويورك والتي سيكون لها دور هام في الإعداد للدورة الاستثنائية.

الدروس المستفادة من الاجتماع:

- إن أهم المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي: التمويل، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، ونقل التكنولوجيا.

- إن هناك مساوئ ونقط ضعف محددة تتأتى من صغر الحجم، وهي على وجه التحديد:
- (أ) التنوع المحدود للموارد:
- (ب) الإفراط في الاعتماد على التجارة الدولية ومن ثم الضعف أمام التطورات العالمية:
- (ج) سهولة التعرض للكوارث الطبيعية والبيئية:
- (د) الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية واستنفادها قبل الأوان:
- (ه) ارتفاع تكلفة الإدارة العامة والهيكل الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات:
- (و) الموارد البشرية المحدودة التي يضاعف من أثرها ارتفاع مستويات الهجرة، ولا سيما هجرة الأشخاص ذوي المهارات، وضعف القدرات المؤسسية.
- أن الدول الجزرية الصغيرة النامية "لن تجد مكاناً تحتمي به عند قدوم الطوفان". وتشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية مختبراً للآثار المباشرة لظاهرة الدفيئة وغيرها من المخاطر المقترنة بتغير المناخ. والواقع أن المسائل البيئية تدرج في عدد الاهتمامات الأساسية لهذه الدول كما بينت ذلك بوضوح المشاريع العديدة التي قدمت والتعليقات التي أدلّ بها في الاجتماع.
- أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً وأن ذلك أحدث أثراً بيّناً على هذه البلدان. وأكدت الدول الجزرية الصغيرة أن تعبئة الموارد تشكل بخلاف أحد التحديات الرئيسية. وإذا كان انشغال هذه الدول بالقيود التي تواجهها في مجال الموارد ليس أمراً جديداً على الإطلاق، فإنها تعتقد أنه من الواجب معالجة هذه المسألة بعمق جديد إذا أريد للدورة الاستثنائية أن توفر قوة الدفع اللازمة لتنفيذ برنامج العمل.
- وعلى هذا الأساس، تعرف الدول الجزرية الصغيرة النامية بأنه يتوجب عليها بذل مزيد من الجهد لتسيير بيئية مناسبة لمساعدة الخارجية. فيجب عليها أن تعتمد، حسب الاقتضاء، إصلاحات تتعلق بالسياسات لمواجهة التقلبات في المناخ العالمي، لأن السياسات الجيدة، تولد المشاريع الجيدة والمشاريع الجيدة تشجع على التنفيذ الفعال. ويتعين على الدول

الجزرية الصغيرة النامية أيضاً أن تكشف مساعيها من أجل وضع طرائق جديدة لتعبئة الموارد ولا سيما من أجل تنفيذ المبادرات الإقليمية.

ولوحظ خلال الاجتماع أن هناك حاجة ملحة إلى تحسين التنسيق وإضفاء الفعالية عليه ليس فحسب من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين والمنظمات المتعددة الأطراف وإنما أيضاً داخل منظومة الأمم المتحدة ككل. وقيل إن هناك هامشاً كبيراً للتحسين في هذا المجال لا سيما وأن تحسين التنسيق من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة والفعالية.

وبصورة أعم، تؤمن الدول الجزرية الصغيرة النامية أنه بالإمكان تحسين القدرة على زيادة تعبئة الموارد عن طريق التنسيق الأكثر فعالية على جبهات عديدة: على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تعزيز الآليات الإقليمية؛ وفيما بين المانحين، عن طريق إقامة علاقات تفاعلية تتسم بقدر أكبر من الابتكار مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛ ومن خلال تعزيز مراكز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي مجال التنسيق تم إبراز الدور القيّم والهام الذي يمكن أن يتضطلع به شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي شبكة عالمية من شبكات الإنترنوت ممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعنى بتقاسم المعلومات وتتيح سرعة تنسيق العمل بشأن المسائل الملحة المتعلقة بالجزر. كما أن الإطار الإنمائي الشامل الذي يوفره البنك الدولي يتيح فرصة هامة لتعزيز التنسيق على الصعيد القطري وإقامة علاقات الشراكة مع الحكومات المحلية.

وأشار المانحون إلى الحاجة إلى اتباع نهج تشاركي واسع النطاق. وينوه بالدول الجزرية الصغيرة النامية لقيامها باستشارة طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة لدى تحديد الاحتياجات والأولويات التي تنفرد بها وضمان تجسيد تلك الأولويات والاحتياجات في مقترنات المشاريع.

وبالرغم من أن المانحين شجعوا الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحديد أولوياتها، فقد اتضح في الاجتماع، أن هذه العملية ليست بسيطة وواضحة المعالم. ورأى بأنه يجب عدم إغفال المسائل الأساسية مثل التعليم والصحة لدى تحديد الأولويات.

وتطرق عدد من المانحين إلى الحاجة إلى تحقيق نوافذ - أي اتباع نهج يتوخى تحقيق النتائج إزاء المشاريع الإنمائية - كما أشاروا إلى ما يكتسيه وضع مؤشرات لقياس التقدم

المحرز من قيمة حيوية. وسلطوا الضوء كذلك على الحاجة إلى إضفاء التوازن، وطنيا وإقليميا، على الجهود الإنمائية، وأبرزوا الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في مجال تعبئة الموارد.

كما أثار عدد من المحاورين مسألة تعزيز طاقة الدول الجزرية الصغيرة النامية والنهوض بقدرتها التنافسية بغرض تيسير مشاركتها الفعلية في الاقتصاد العالمي.

وأخيرا أكدت الدول الجزرية أن التمويل الذي يقدمه المانحون للدول الجزرية الصغيرة النامية، يشكل حافزا، بالنظر إلى التزامها القوي ببرنامج العمل ومشاركتها فيه. وأفادت الدول الجزرية أن علاقة الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين لها أهميتها الحاسمة في تحقيق الأهداف المتوقعة من البرنامج.

المتابعة:

من الجلي أن مسألة حشد الموارد هي عملية متواصلة تفضي إلى انعقاد الدورة الاستثنائية وما بعدها. وبقدر أكبر من التحديد قدمت، خلال الاجتماع، المقترنات الملمسة للمبادئ أدناه.

أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي اجتماعاته على أساس منتظم، تحضيرا للدورة الاستثنائية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر. وبهذه الطريقة يمكن أن تؤدي البعثات الموجودة في نيويورك دورا تيسيريا حيويا.

أن تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية، كل على حدة، في عواصمتها، بالمتابعة مع البعثات التابعة للجهات المانحة بغرض المضي قدما في تنفيذ المشاريع.

أن تكفل حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية إدماج المشاريع المقترحة ضمن خططها الوطنية بحيث يتسمى للمانحين التأكيد من الأولوية الممنوحة لهذه المشاريع.

أن يرفع ممثلو الجهات المانحة والهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية تقارير إلى مقارهم ويلغوا مكاتبهم في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع ويوجهوا انتباه هذه المكاتب إلى المتابعة المتوقعة منهم.

أن تستكشف المنظمات الإقليمية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية السبل الكفيلة بتعزيز الترتيبات الإقليمية ووسائل مواجهة بعض الصعوبات التي جرى تبيتها، بما في ذلك التنسيق وسير العمل في مراكز التنسيق.

أن يتم تعليم موجز مكتوب لوقائع الاجتماع على جميع المشاركين وأن يقدم موجز شفوي خلال الاجتماع الذي ستعقده لجنة التنمية المستدامة فيما بين الدورتين بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

•

وختاما:
تناول الاجتماع موضوع تعزيز وإثراء الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي.
وفي هذا السياق اتفق كل الحاضرين على أن الاجتماع كان مجديا وناجحا إلى حد كبير.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الوطني لتعزيز التنمية المستدامة^(٤)

مجالات التركيز	المبادرات المتخذة والإنجازات	الأطر التشريعية/الخطط	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	البلدان
الموارد البرية والبحرية؛ وإدارة الموارد المائية؛ ومسائل تغير المناخ والالتزامات المتعلقة بها؛ وإدارة النفايات؛ وحماية التنوع البيولوجي؛ ومكافحة التلوث	أصبحت الآن حماية البيئة مسؤولة إدارة شؤون البيئة التابعة لوزارة الإسكان والبلديات والبيئة.	في عام ١٩٩٦، دعا المرسوم التشريعي رقم ٢١ إلى إعادة تنظيم الإدارة البيئية وإنشاء إدارة شؤون البيئة.	اعتمدت إدارة شؤون البيئة ثلاثة سياسات بيئية، لا وهي المبدأ الوقائي، ومبدأ المسؤولية عن التلویث، ومبدأ التعاون. ويجري الاسترشاد بهذه المبادئ الثلاثة في تفسير التشريع فيما يتعلق بمبادرات الاهتمام الرئيسية وبإدارة خدمات المجتمع المحلي على الصعيد الوطني.	البحرين
ضمان إسهام وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ والمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة	إنشاء وزارة منفصلة للبيئة والطاقة والموارد الطبيعية؛ وسيكتمل قريباً مشروع الصرف الصحي في الساحل الجنوبي ومشروع إدارة النفايات؛ وأنشئت وحدة إدارة المنطقة الساحلية	صدرت صكوك تشريعية خصيصاً لكتالوج حماية السواحل والحفاظ عليها؛ واقتراح إصدار تشريع شامل للإدارة البيئية	تعمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على وضع سياسة وخططة مستدامتين على الصعيد الوطني	بر بادوس
تدحرج التربة؛ وتدحرج أوضاع المرافق الصحية والبيئية في المستوطنات البشرية؛ والتلوث في المياه البحرية والمياه الداخلية؛ وإزالة الغابات	البرنامج الوطني للإدارة الساحلية المتكاملة؛ وأنشئ مجلس وطني لأحواض الأنهر؛ واكتملت دراسة قطرية للتنوع البيولوجي في كوبا	في عام ١٩٩٧، أقر البرلمان الكوبي قانوناً جديداً للبيئة، يرسى أساساً لإطار قانوني متامسٍ ومتكملاً ويسهل إدماج البعد البيئي في خطط	في عام ١٩٩٧، تصدرت وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة عملية نشطة للتحليل والتنسيق بين القطاعات، مما أسفر عن وضع استراتيجية وطنية للبيئة	كوبا
الأدوات المالية، والمعلومات، والبحوث، والمشاركة؛ وإدارة النفايات، والإشعاع، والغلاف الجوي، والضوابط، والمواد الكيميائية، والحوادث الصناعية، والتكنولوجيا البيولوجية، وحماية الطبيعة والأحياء البرية	تم التكليف بإجراء دراسة وتمويلها في إطار برنامج SINERGY التابع للاتحاد الأوروبي؛ بعنوان: "إعداد خطة عمل لتحسين كفاءة قطاع الطاقة"	مشروع قانون لحماية البيئة، يتضمن أحكاماً كاملة لتطبيق تدابير تقييم الأثر البيئي	أدرجت الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة لقبرص في خطة التنمية الاستراتيجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٤؛ وستعقبها خطة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، يجري إعدادها حالياً	قبرص

مجالات التركيز	المبادرات المتخذة و والإنجازات	الأطر التشريعية/الخطط	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	البلدان
تسلط خطة التنمية الضوء على استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي في نهاية القرن العشرين، وتشير إلى المؤشرات الإيجابية للانتعاش الاقتصادي المستدام؛ السياسات القطاعية: استغلال الموارد الطبيعية، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير البنية الأساسية وغيرها من المرافق الضرورية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية - التعليم والصحة والإسكان	إنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة، ووحدات لإدارة البيئية داخل الوزارات وإدارات والوكالات الحكومية؛ وصندوق استثماري للبيئة؛ ومحكمة للبيئة؛ وتعزيز الوكالة البيئية المركزية في الحكومة، وإنشاء وحدة معنية بالمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون و بتغيير المناخ، ووحدة لحفظ الطاقة، ووحدة إدارة الموارد الطبيعية	سيقدم قريباً إلى البرلمان قانون بشأن التنمية المستدامة، وسيكفل القانون استدامة استخدام الموارد	اعتمد البرلمان خططة استراتيجية جديدة لفيجي للفترة ٢٠٠١-١٩٩٩	فيجي
..	بالإضافة إلى التعليم الرسمي في المدارس، توفر غرينادا دورات دراسية مسائية للبالغين من أجل مواصلة التعليم؛ وتبذل غرينادا جهوداً لتشجيع مشاركة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء	..	تبذل جهود لتنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة	غرينادا
..	أثبتت غرينادا لجنة للموارد الطبيعية والبيئية، برأسها رئيس الوزراء، كما أثبتت لجنة استشارية للموارد الطبيعية والبيئة، برأسها المستشار العلمي لرئيس الجمهورية	تحتّذ غرينادا إجراءات لتعزيز المؤسسات، بما في ذلك في مجال إدارة الغابات	تم وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تقوم على الالتزام التام بمبادئ التنمية المستدامة على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، وفي خطة العمل؛ كما قامت بتنفيذ سياساتها الوطنية في مجالات الغابات، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والمناطق المحمية، والعلم والتكنولوجيا، والأراضي	غيانا

البلدان	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	الأطر التشريعية/الخطط	المبادرات المتخذة والإنجازات	مجالات التركيز
جامايكا	خطة العمل الوطنية بشأن البيئة والعديد من وثائق السياسات العامة الأخرى، مثل السياسة الوطنية للأراضي لعام ١٩٩٧، والسياسة الوطنية للصناعات لعام ١٩٩٧، وسياسة نظام المناطق المحمية في جامايكا لعام ١٩٩٧ (٢٠١٠-١٩٩٨)	إنشاء الهيئة الوطنية لحفظ الموارد الطبيعية عام ١٩٩١؛ إصدار قانون حفظ الموارد الطبيعية عام ١٩٩٨؛ وضع مشروع الخطة الوطنية الرئيسية للري، والخطة الوطنية لمستجمعات المياه، وخطة العمل الوطنية للتوعية البيئية من أجل التنمية المستدامة في جامايكا عام ١٩٩٦، وبرنامج الشبكة المستدامة في جامايكا عام ١٩٩٧	إنشاء الهيئة الوطنية لحفظ الموارد الطبيعية؛ إنشاء مجلس التنمية المستدامة في جامايكا عام ١٩٩١؛ وهناك مبادرات إضافية تشمل إنشاء مجلس التنمية المستدامة في جامايكا عام ١٩٩٧	إدارة موارد المياه، والسياحة، والتخلص من المواد المسبيبة للتخلل الإحيائي، والأدوات الاقتصادية في إدارة البيئة، والمؤشرات المستدامة
كيريباتي	الاستراتيجيات الوطنية	..	أُنشئت لجنة وطنية قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية؛ وتم إحياء هذه اللجنة لتصبح لجنة كيريباتي الوطنية للتنمية	..
ملديف	في عام ١٩٩٠، تمت صياغة خطة العمل الوطنية الأولى للبيئة؛ وفي عام ١٩٩٧، تم استعراض الخطة الأولى ووضع خطة ثانية	صياغة وتنفيذ قانون حماية البيئة؛ والتصديق على العديد من الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية وتنفيذها	استحداث إجراءات تقييم الأثر البيئي؛ وإنشاء مركز لبحوث البيئة؛ وتحديث المناطق والأنواع المحمية؛ وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحماية البيئة	تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر؛ وإدارة المناطق الساحلية؛ وحفظ التنوع البيولوجي؛ وإدارة المتكاملة لموارد الحديد البحري؛ وإدارة موارد المياه؛ وإدارة التغاثيات الصلبة والصرف الصحي؛ ومكافحة التلوث والتغاثيات الخطيرة؛ والتنمية المستدامة للسياحة؛ وإدارة موارد الأرض؛ والزراعة المستدامة، والمستوطنات البشرية والتحول الحضري
موريشيوس	عمل موريشيوس على الصعيدين الوطني والإقليمي لمعالجة القضايا الواردة في خطة العمل؛ وشارك موريشيوس بالكامل في الجهود الإقليمية في إطار لجنة المحيط الهندي	إدارة الموارد الساحلية والبحرية؛ وإدارة موارد المياه العذبة
ميكونونيزيا	آليات لتنفيذ الرصد تحت إشراف مجلس التنمية المستدامة، وبدعم من وحدة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية	..	إعادة تنظيم هيكل و عمليات الحكومة لزيادة الكفاءة وتحسين الاستدامة المالية	..

مجالات التركيز	المبادرات المتخذة و والإنجازات	الأطر التشريعية/الخطط	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	البلدان
التركيز على تعزيز الترقيبات القائمة والمؤسسة لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	تقوم سيشيل حاليا بوضع الصيغة النهائية "لخططة الرئيسية للسياحة في سيشيل" للفترة ٢٠٠٧-١٩٩٩ كما أكملت خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي - تنفيذاً للتزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وافتتح مركز سيشيل الوطني للتنوع البيولوجي	..	بدأت خطة الإدارة البيئية عام ١٩٩٠، وتقوم سيشيل الآن بعملية تقييم تنفيذ الخطة؛ ويتمثل الهدف في صياغة خطة جديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠	سيشيل
..	تجري حالياً صياغة خطة عمل لاستراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي، وسيتم التوصية بها قريباً ضمن التقرير الوطني المقدم بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي	وافق البرلمان على تشريعين، هما قانون حماية الأحياء البرية لعام ١٩٩٨، وقانون حماية البيئة لعام ١٩٩٨	الاستراتيجية الوطنية للإدارة البيئية؛ وقد أدخلت الحكومة القضايا والاستراتيجيات البيئية في استراتيجيتها الإنمائية المتوسطة الأجل التي تغطي ثلاث سنوات	جزر سليمان
الآليات المؤسسة، وتصميم وتنفيذ السياسات البيئية	اتخذت الحكومة قراراً بالحفاظ على ١,٦ مليون هكتار من الغابات المدارية المطيرة	صدر مرسوم رئاسي بإنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة للسياسات العامة وكهيئة استشارية	وضعت الإدارة البيئية العامة ضمن مسؤولية رئيس جمهورية سورينام مباشرة	سورينام
إصلاح أوضاع الميزانية، وإدارة النفايات، والمناطق الساحلية، والغابات، والمتربّلات والمناطق المحمية، والتخفيف من حدة الفقر	إنشاء وحدة للتنمية المستدامة تابعة لوزارة المالية والتخطيط؛ وإنشاء هيئة وطنية لإدارة النفايات الصلبة	صياغة خطة العمل الوطنية البيئية؛ ووضع خطة إدارة مستجمعات المياه والبيئة	ليس ثمة سياسة وطنية معتمدة لتنفيذ برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإنما تسعى الحكومة إلى تنفيذ استراتيجية الإنمائية من خلال معالجة طائفية واسعة من القضايا، التي يدخل كثير منها في نطاق برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية	ساموت لوسيا
يتمثل الهدف الرئيسي للحكومة في معالجة مشاكل البطالة والفقر؛ وبالنسبة لعام ١٩٩٩، تمثل العناصر الرئيسية لبرنامج الحكومة في: التنويع الاقتصادي، وكفاءة وفاعلية الخدمات العامة، والإطار المالي والتنظيمي، ومالية القطاع العام، والموارد البشرية، والإدارة البيئية	في كل من الاستراتيجية الاقتصادية المتوسطة للفترة ٢٠٠٠-١٩٩٨ وبيان ميزانية عام ١٩٩٩، شددت الحكومة بقوة على هدفها المتمثل في تحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة	ساموت فنسنت وجزر غرينادين

البلدان	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل	الأطر التشريعية/الخطط	المبادرات المتخذة والإنجازات	مجالات التركيز
ترینیداد وتوباغو	حددت ترینیداد وتوباغو رؤيتها وسياساتها المستدامة في الإطار الاستراتيجي الوطني للتنمية الذي يغطي سبع سنوات للفترة ٢٠٠٥-١٩٩٩	النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والتقدم، وحماية البيئة؛ والتشديد على تعزيز الزراعة والصناعات التحويلية الخفيفة والسياحة والخدمات التجارية؛ وفي الأجل القصير: القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة، والحد من الجريمة

(أ) يتضمن هذا المرفق تجميعاً للعروض الموجزة التي قدمت أثناء الاجتماع؛ ولا يشكل عرضاً شاملًا للإجراءات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ملاحظة: وجود نقطتين (..) يعني عدم توفر بيانات.

المرفق الثالث

بعض خصائص برامج المانحين الممنذة في الدول الجزرية الصغيرة النامية
التي ورد ذكرها في الإجتناب*

الاستعداد لاستعراض المشاريع لتحديد إمكانية تمويلها	البلد المستفيد أو المنفذة المعمولات طرائق وأليات تحصيص المعمولات	الأولويات البر نامجية الحالية	أنشطة المعونة/ مستويات المساعدة المانحةون	مصرف التنمية الأفريقي

الاستعداد للمشاريع لاستغلال إمكانية تمويلها	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة طرائق وأليات تخصيص الموارد	الأولويات البارزة/المهمة الحالية	أنشطة المعاونة/مستويات المساعدة	المانحون كندا
الاستعداد للمشاريع لاستغلال إمكانية تمويلها	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة طرائق وأليات تخصيص الموارد	الأولويات البارزة/المهمة الحالية	أنشطة المعاونة/مستويات المساعدة	المانحون كندا
الاستعداد للمشاريع لاستغلال إمكانية تمويلها	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة طرائق وأليات تخصيص الموارد	الأولويات البارزة/المهمة الحالية	أنشطة المعاونة/مستويات المساعدة	المانحون كندا
الاستعداد للمشاريع لاستغلال إمكانية تمويلها	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة طرائق وأليات تخصيص الموارد	الأولويات البارزة/المهمة الحالية	أنشطة المعاونة/مستويات المساعدة	المانحون كندا

<p>الاستعداد للمشاريع لتنفيذها تمويلها</p>	<p>الأولويات البارزة موجهة الحالية</p> <p>البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة</p> <p>طريق وأدوات تحديد المعوقات</p>	<p>أنشطة المعاونة / مستويات المساعدة</p> <p>المانحون</p>
<p>•</p>	<p>المساعدات الأضافية: صندوق التنمية الأوروبي من خلال برامج من قبل نظام STABEX تثبيت حصائر الصادرات (مثل منتجي الموز في جزرويندا)، ونظام تثبيت حصائر الصادرات في قطاع التعدين SYSMIN (مثل جامايكا) ومرفق التكثيف الهيكلي (مثل هايتي)</p>	<p>الإتحاد الأوروبي / صندوق التنمية الأوروبي / صندوق التنمية الأوروبي للبرامج والمشاريع في الدول والتمويل مع المنظمات غير الحكومية، والأعمال الإنسانية، والتلقى من التاميمية في منطقة البحر الكاريبي والجامعة الكاريبي، التي تم تعزيز قدرات أماكنها في مرحلة ما بعد الكوارث على إدارة المعاونات المقدمة في مجالات البيئة والمواد البشرية والتأهيل للکوارث</p>
<p>•</p>	<p>المساعدات الأضافية: صندوق التنمية الأوروبي من خلال برامج من قبل نظام STABEX تثبيت حصائر الصادرات (مثل منتجي الموز في جزرويندا)، ونظام تثبيت حصائر الصادرات في قطاع التعدين SYSMIN (مثل جامايكا) ومرفق التكثيف الهيكلي (مثل هايتي)</p>	<p>الإتحاد الأوروبي / صندوق التنمية الأوروبي / صندوق التنمية الأوروبية في الدول والجهات ذات الصلة في الدول والجهات ذات الصلة من خلال الأرصاد الجوية والموارد المائية من خلال التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبالتعاون مع مؤسساتها الوطنية للأرصاد الجوية</p>

الاستعداد لاستئناف المشاريع الحسديدة إمكاناتها تمويلها	طرائق وآليات تحصيص المعاوّات	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الألوّيات البرتاجميه الحالية	أنشطة المعاوّة / مستوى المساعدة	المانحون
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
فرنسا	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠

الاستعداد للمشاريع المائية لتحقيق إمكانية تمويلها	الأولويات البارزة من حيث اللحالية البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	أنشطة المعاودة / مستويات المساعدة المانحون	البيان
٠٠	طريق وأليات تحصيص المعاودات بعض التعاون الثنائي مكملاً لتعاون الاتحاد الأوروبي بالنسبة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	<p>تنضم المجالات الموردة للتعاون الجزرية الصغيرة النامية إلى شركاء في التعاون الثنائي، بما في ذلك الرأس الأخضر، والحكومة وورثة الدولية، وهaiti، وبابوا غينيا الجديدة؛ وبالإضافة إلى ذلك، تقدم ألمانيا الدعم إلى أنشطة عدد من المنظمات الإقليمية ذات الصلة</p>	<p>في الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وفرت ألمانيا ٣٣ من الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق بـ٢٤٣ مليون مارك الماني، أي حوالي ١٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من خلال التعاون المالي والتقني الثنائي. وتشمل هذه الأرقام الأموال المتقدمة بالإضافة إلى الأموال المتزمن بها لمشاريع جارية أو متباينة، كمساهمات الحكومة الاتحادية إلى المنظمات تشمل الدعم المالي المتقدم من الحكومة الاتحادية إلى المنظمات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا</p>
نعم	تشجع اليابان الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاتصال بالسلطات اليابانية المختصة من خلال سفارات اليابان لاستكشاف إمكانيات تمويل المشاريع	٠٠	<p>قدمت اليابان الدعم إلى الدول الجزرية من الصغيرة النامية في مجالات القيادة من الكونوار، والسياسة، والمشاريع الصغيرة والمتعددة الحجم، وإدارة مصادر الأعمال والثنايات، وهي تعنى أهمية كبيرة على مشاريع إدارة النفايات، والوقاية من الكوارث، وبناء المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية، وتنمية الموارد البشرية</p>

الاستعداد لاستعراض المشاريع المقترنة بتنفيذها	طريق وآليات تحصيص المعاونات	<p>الأولويات البرتاجممية الحالية</p> <p>البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة</p> <p>الموئل</p>	<p>أنشطة المعاونة/ مسؤوليات المعاونة</p> <p>ذكر على بعض مسائل رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأشربي للمستوطنات والبنية التحتية والخدمات على النظم الأساسية والبيئة في البحرين الصغيرة النامية • الخصوص إزاء الكوارث الطبيعية، وتحسين إدارة المستوطنات والبنية الأساسية للحد من الكوارث • تربية الموارد البشرية في مجالات الادارة المتقدمة للموارد والمستوطنات 	<p>المانحون</p> <p>..</p>
منظمة العمل الدولية	<p>..</p> <p>تضطلع المنظمة ببرنامج نشط للشراكة والتعاون مع الشريك الأجنبي في كثيرون من الدول البحرينية الصغيرة النامية لمساعدة علاج الأدماج في النظم الاقتصادية العالمي على أساس عادل ومنصف؛ فالبرنامج الدولي للمشاريع مثل يشجع تدريب المديرين والقائمين على إنشاء المشاريع الخاصة والعمال المهاجرين</p>

الاستعداد المشاريع لتحقيق إمكانية تمويلها	الأولويات البر ناجحية الحالية البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	أنشطة المعونة / مستوى ذات المساعدة المسااعدة البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	أيرلندا إيطاليا هولندا
نعم	بمقدور أيرلندا تقديم الدعم البعض المشاريع المحددة	٠٠ ٠٠	<p>زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أيرلندا ثلاث مرات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهي تلتزم بزيادة التعاون المتعدد الأطراف، وتزيد بصورة مطردة من مساهتها في أنشطة الأمم المتحدة، وتقديم أيرلندا الدعم المالي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مرفق البيئة العالمي</p> <p>إيطاليا قامست إيطاليا في السنتين الماضيتين من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لموارد الطاقة الجديدة والمتتجدة، بتمويل تسع مشاريع في سبع من الدول الجزرية الصغيرة النامية، و٢٠ منحة دراسية لخبراء من ١١ من الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما قدمت مساعدات إلى أربع من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أصحابها الأصغار</p> <p>هولندا المساعدة الإنمائية الرسمية: ٨٠ في المائة من مجموع الناتج المحلي</p>
نعم	بمقدور إيطاليا تقديم الدعم البعض المشاريع المحددة	٠٠ ٠٠	<p>تقوم إيطاليا حالياً بتمويل بحث وتعاون الإنمائي في إيطاليا في اتجاه مواز لاتجاه "الشركة الاقتصادية" وبخاصة في مجال السياسة الاقتصادية</p> <p>البلدان التي تنفذ برامج التكيف البيئي: المعابر المستخدمة لتخفيض المعاو دات هي: مستوى الفقر، وفقرية السياسية الاقتصادية، والحكم الرشيد</p>
٠٠

الاستعداد للمشاريع المحددة إمكانية تمويلها	الأولويات البارزة موجهة الحالية	البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة طرائق وآليات تحصيص المعدوات	أنشطة المعونة / مستويات المساعدة	المانحون	بيانها الترويجي
٠٠	٠٠	٠٠	<p>تبليغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٠٠ مليون دولار نيوزيلندا، وإدارة الموارد والمنابع، وتغذية المناخ الرسمية الثنائية التي تستند الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحظى بدورها ككبيرة في تزويد بصورة مطردة من حيث والمبلغ بالدولارات النيوزيلندي، وهي تزيد حالياً على متوسط نسبة من مدنية من مناقلات الحكومة المركزية، طبقة الأورو، وبالتالي مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، تقوم بتعزيز قدرات الرسمية المتعددة الأطراف في حزور المحيسط الهادئ على التصدري لتنمية الشعوب، وذلك على التصدري المؤسسات الإقليمية في المحيسط الهادئ؛ كما تستند الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيسط الهادئ، وفي منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي، من عدد من البرامج العالمية التي تضطلع بها شيزيلندا، وبخاصة في مجال بناء القدرات</p>	<p>تبليغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٨ من المانحة من المساعدة الإنمائية التي تستند الدول الجزرية الصغيرة النامية ٥٧ في المحيط الهادئ، و٥٣ في المانحة من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف في التصدري لتنمية الشعوب، وذلك على التصدري المؤسسات الإقليمية في المحيسط الهادئ؛ كما تستند الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيسط الهادئ، وفي منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي، من عدد من البرامج العالمية التي تضطلع بها شيزيلندا، وبخاصة في مجال بناء القدرات</p>	<p>المساعد الإنمائية الرسمية: ١٢ مليون دولار سنوياً، تشكل ٩٠ في المائة من مجموع الناتج المحلي؛ وهناك خطط لزيادتها إلى ١٠ في المائة من مجموع الناتج المحلي</p> <p>الالتزامت إسبانيا بمبلغ كبيرة لتمويل مشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية</p>
٠٠	٠٠	٠٠	المساعدات المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية تقر من خلال السنوات المتعددة الأطراف	٠٠	بيانها الترويجي
نعم	بيانها الترويجي

الاستعداد	للاستعراض المشاريع الشديدة المكاسبية تمويلها	الأولويات البر ناجحية الحالية المنطقة المستفيدة أو البلد المستفيدة	أنشطة المعاونة / مستويات المساعدة المانحون	<p>السويد</p> <p>تسلّم السويد، باعتبارها عضواً في الاتحاد الأوروبي، فـفي المساعدات المتشددة الأطـاف المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة الـهمـية</p> <p>المملكة المتحدة</p> <p>ستركز مشاريع العام المقبل على التعليم الأساسي والإدارة السليمة</p> <p>تنطلق المملكة المتحدة إلى تقدم المـعـوـنـاتـ فـي إطار وـرـقـاتـ شـمـمـ</p> <p>يـحدـدـ مـرـفـقـ السـبـيـةـ الـعـالـمـيـةـ المشـاـكـلـ</p> <p>برـنـامـجـ الـأـهـمـ</p> <p>برـنـامـجـ الـبـيـئةـ</p>

<p>الاستعداد للمشاريع لتحقيق إمكاناته تمويلها</p>	<p>البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة الأولويات البارزة ماجهية الحالية</p> <p>طائق وأليات تخصيص المعونات</p>	<p>أنشطة المعاونة / مستويات المساعدة</p> <p>المانحون</p> <p>منظمة الأمم المتحدة للتنمية والعلوم والثقافة (اليونسكو)</p>
<p>•</p>	<p>ساهمت اليونسكو في إمكانيات التمويل: البرامج العادي الميزانية والموارد الخارجية عن طريق وأليات تخصيص المعونات</p>	<p>•</p>
<p>•</p>	<p>ساهمت اليونسكو في إمكانيات التشاور للميزانية والموارد الخارجية عن طريق وأليات تخصيص المعونات</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى المجالات ذات الأهمية البالغة المحددة في برامج العمل</p> <p>أنشطة عديدة تهدف إلى تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات ذات الأهمية البالغة المحددة في برنامج العمل، وتشمل أمثلة ذلك التحضر لبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقديم احتيارات وألوبيات التعاون التقني التي لم تتم تطبيقها في العديد من مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبهذه مشروع تجربتي لشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية</p>

الاستعداد المشاريع الشديدة إمكانية تمويلها	طريق وآليات تخصيص المعرفات البلد المستفيد أو المنطقة المستفيدة	الأولويات البارزة مجتمعية الحالية	المانحون [يشمل المعرفة / مستوى] المساعدة	الولايات المتحدة الأمريكية
..
..	..	أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن اهتمامها الخاص بالعمل المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ المساعدة الدولية للشعب المرحاف، وتساهم مسائل الموارد السلكية والبحرية فضلاً عن البرية التي توفر على البيئة البحرية	البنك الدولي	البنك الدولي
..
نعم	سيديم البنك الدولي المشاريع طالما كانت تتسم بالإستراتيجية القطرية	..	يهم البنك الدولي بتنمية استدامة السياحة والصناعة في أكثر جوازهما (تسعاً)	منظمة الصحة العالمية
..
..	..	يمقدور منظمة الصحة العالمية توفير التدريب والتعاون التنموي لتنقيح الأثر البيئي وتحليل الضغط من أجل التأهيل للكوارث الطبيعية	ملحوظة: وجود نقطتين (٢٠) يعني عدم توفر بيانات.	يتضمن هذا المرفق تجميعاً للعرض الموجز الذي قدمت أقسام الاجتماع؛ ولا يشكل عرض شامل للإجراءات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية.
*

المرفق الرابع

عدد مقتراحات المشاريع حسب المجالات البر نامحicia وحسب مجموعات الدول الجزئية الصغيرة ة النامية

المجموع	متحفط المحيط الهادئ	متحفط المحيط الهندي والأطلسي	منطقة المحيط الهندي والبحر المتوسط والمحيط	متحفط البحر الكاريبي	المجال البر نامحicia
المجموع	إقليمي	وطني	المجموع	إقليمي	وطني	المجموع	إقليمي	وطني	المجموع	إقليمي وطنى
أولاً - تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر	١	٦	٢	١	١	١	٦	١	٥	٥	٦
ثانياً - الكوارث الطبيعية والبيئية	٢	٣	٢	١	١	١	٩	٤	٤	٧	٧
ثالثاً - إدارة التضييدات	٤	٦	٨	٨	٨	٩	٧	٢	٢	٦	٦
رابعاً - الموارد الساحلية والبحرية	٩	١٢	١٢	١١	٨	٧	٦	١٦	٦	١٢	٤
خامساً - موارد المياه العذبة	١	١	١	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	١
سادساً - موارد الأراضي	١	٢	٢	٤	٥	٥	٣	٣	٣	٣	٢
سابعاً - موارد الطاقة	٠	٠	٠	٤	٥	٥	٣	٢	٢	٣	١
ثامناً - الموارد السياحية	١٦	١٦	١٦	١١	١١	١١	٦	٦	٦	٦	٦
تسعاً - موارد التنوع البيولوجي	١٦	١٦	١٦	١١	١١	١١	٦	٦	٦	٦	٦
عشراءاً - المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية	٤	٤	٤	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٤
حادي عشر - المؤسسات الأقليمية والتعاون التقني الأقليمي	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
ثاني عشر - النقل والاتصالات	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
ثالث عشر - العلم والتكنولوجيا	٣٠	٣٠	٣٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٥	٢٥	٢٥	٢١	٢١
رابع عشر - تربية الموارد البشرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
خامس عشر - التنمية والرصد والاستعراض	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع	٤٦١	٤٦١	٤٦١	٣٦١	٣٦١	٣٦١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢١	٢١

— — — — —